قياس مخاطر التشغيل على وفق المتطلبات الدولية

بحث تطبيقي في مصرف بغداد –شركة مساهمة خاصة

Measuring Operational Risk on according to International Requirements An Applied Research in Bank of Baghdad- Private Shareholders Organization

أريج غسان حسين
الباحثة

أ.د. عبد الصاحب نجم
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقويم واقع حال المصارف العراقية من حيث كيفية مواجهتها لمخاطر العمل المصرفي وبالتحديد مخاطر التشغيل المصرفية، ووضع أنموذج متكامل لتعريف وتحديد وقياس وتخفيف أثر هذه المخاطر على وفق متطلبات لجنة بازل II حول مواجهة مخاطر التشغيل. وتشير أهم نتائج البحث إلى وجود ضعف عام لدى المصارف العراقية في فهم وتحديد وقياس مخاطر التشغيل من ثم عدم التحوط لها بالشكل المناسب الذي يجنب تلك المصارف خسائر التشغيل وكذلك أظهرت النتائج وجود نقص في معادلة احتساب كفاية رأس المال التي تطبقها المصارف العراقية بسبب عدم مراعاة احتساب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً لمتطلبات وإرشادات لجنة بازل II. وتوصلت الباحثة أيضاً ضمن النتائج إلى حقيقة عدم وجود منهج ملائم معتمد من الجهات الرقابية المشرفة على مراقبة أداء المصارف لتحديد وقياس مخاطر التشغيل، وقد انعكس ذا على ضعف الدور الإشرافي والرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في مجال الإشراف والتوجيه على أداء المصارف العراقية من ناحية تحوطها لمخاطر التشغيل المصرفية.

Abstract: This research aims to study and evaluate the reality of the Iraqi banks in terms of how they cope with the risks of the banking business, specifically banking operational risks, and to develop a model integrated to define, identify, measure and mitigate the impact of these risks on according to the Basel Committee requirements II about the dangers of Alchgal.uchir major search to the presence of weak results in the Iraqi banks in understanding and defining and measuring operational risks and not hedged properly, which avoids those banks operating losses as well as the results show there is a shortage in the equation of capital adequacy applied by the Iraqi banks because of non-observance of the minimum capital required to counter the risk calculation calculation operating according to the requirements and guidelines of the Basel Committee II.T he researcher found also within results to the fact that the lack of an appropriate approach is supported regulators overseeing the control of the performance of banks to identify and quantify operational risk , it reflected a weakness supervisory and oversight role played by the Central Bank of Iraq in the field of supervision and guidance on the performance of Iraqi banks in terms of hedged risk banking operation.

المقدمة:

تُعّد إدارة المخاطر المصرفية في مقدمة المواضيع التي تهم المصرفيون على المستوى العالمي، لقد أثارت الأزمات المصرفية المتوالية إهتمام المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية)، بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشر الكبرى (G10) لاسيما أن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الإقتصادية والمالية ، وأن تلك الأزمات تؤثر سلباً في العولمة؛ ولذا قامت بدراسة أسباب الأزمات المصرفية، وخصوصاً الأزمات الكبرى منها، ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها؛ وقد تبين أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وانخفاض مستوى الإفصاح. (دراسات مالية ومصرفية، مجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٤).إن مخاطر التشغيل المصرفية هي واحدة من أهم المخاطر التي تواجه المصارف خصوصاً وإنها ترتبط بالمخاطر الناجمة عن الكادر الوظيفي، أو الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية، أو الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن تلك المخاطر تمثل تحديات ذات أثر كبير فيما لو لم يتم التحوط لها وقياسها بشكل مناسب لوسع نطاق الخطر المرتبطة به، الأمر الذي حفز المؤسسات إلى إصدار الإرشادات والتعليمات الدورية حول كيفية مواجهة مخاطر التشغيل والتحوط منها، وهذا يستدعي الإهتمام من قبل الجهات ذات العلاقة في العراق وتبني آليات وإجراءات ونماذج عمل لكيفية التعامل مع هذا النوع المهم من المخاطر والتي تمثل التحدي الأكبر على مستوى النشاط المصرفي المحلي.

منهجية البحث :

١- **مشكلة البحث:** في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل II حول مخاطر التشغيل المصرفية، هل هناك توافق بين أنموذج إدارة مخاطر التشغيل الذي تطبقه المصارف العراقية والمقررات المتبناة من لجنة بازل II المتعلقة بمخاطر التشغيل.؟

٢- **أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث في مساعدة المصارف العراقية على الإسترشاد وتبني أنموذج تشغيل كفء لمواجهة مخاطر التشغيل وإبراز أهمية إدارة المخاطر المصرفية والمساهمة في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي على وفق المتطلبات الدولية.

٣- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى محاولة التوصل إلى أنموذج متكامل للتحوط من مخاطر التشغيل الخاصة بالمصارف العراقية على نحوٍ يمكّن تلك المصارف من إمكانية تحديد المخاطر التي تتعرض لها، وتحليل خواص تلك المخاطر ،وتحديد الأدوات المثلى للتعامل معها.

٤- **فرضيات البحث:** ان قياس مخاطر التشغيل للمصارف العراقية على وفق المتطلبات الدولية يؤدي الى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي .

٥- **مجتمع وعينة البحث:** تم إختيار (مصرف بغداد) كعينة للبحث لأنه من المصارف الخاصة التي تمتلك مشاركة مع مصرف أجنبي (بنك برقان الكويتي الذي يتبع المعايير المحاسبية الدولية) لدراسة مدى أثر هذه المشاركة في تطبيق أنموذج مخاطر التشغيل المصرفية وفقاً لمعايير الرقابة الدولية ومدى التغيير في السياسات والإجراءات المتبعة من المصرف على المستويين المالي والإداري لتطبيق الأنموذج وماهي المعوقات والمشاكل الناجمة عن التطبيق بهدف دراستها والتوصل إلى أفضل أنموذج ممكن إتباعه وتطبيقه على بقية المصارف العاملة في العراق.

الجانب النظري :

مفهوم المخاطرة المصرفية:

تنشأ المخاطرة عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة Uncertainty of Outcome، وذلك بتحقيق فرص إيجابية Positive Opportunities أو تهديدات سلبية Negative Threats، مما ينتج منه تقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة . (Keegan,2004,p9).

وتعرف المخاطرة بشكل عام على أنها "حالة تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة (حماد، ٢٠٠٧، ص ١٦).

ويعرف **(WEBSTER)** المخاطرة على أنها " فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة" (حماد، ٢٠٠٠، ص ٢٠٦).

كما عرف **(BETTY)** وزملاؤه المخاطرة بأنها " مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا" " (الهندي، ١٩٩٩،ص ٤٤٠).

كما أن المخاطرة المصرفية بحسب المنظمة الدولية لمحترفي إدارة المخاطر (Global Association of Risk Professionals-GARP) عادةً ما تتركز حول الأمور الرئيسة الآتية:

- إحتمالية لحدث غير مرغوب به سوف يحدث.
- مقدار من الخسائر من حدث غير متوقع.
- إحتمالية أن الأمور لا تسير بالاتجاه الصحيح.
- آثار لنتائج سلبية سوف تظهر. (Foundation of Banking Risk, 2005, p;2 Available on: www.garp.org)

وقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة المصرفية، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة، سنتعرض للبعض من هذه التعاريف على النحو الآتي: (فرج، ٢٠١٣، ص ٦٠)

- التعريف الأول: يعرّف (فوغان) المخاطرة بأنها " إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".

- يعرّف (جون داونز وجوردان آليوت كوهمان) المخاطرة بأنها تمثل " احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن حالة عدم التأكد، إذ إن الأخيرة غير قابلة للقياس".
- يعرّف (جويل بسيس) المخاطرة بأنها تمثل " الآثار غير المؤاتية على الربحية الناتجة من الكثير من عوامل عدم التأكد، وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المؤاتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية".

اعتماداً على التعاريف السابقة، يمكن الوصول إلى تحديد تعريف للخطر المصرفي بأنه:

" احتمالية تهديد لضرر أو خسارة، أو أي حدث سلبي آخر غير متوقع ينتج بسبب نقطة ضعف داخلية أو خارجية ويؤثر في عائد نشاط معين، أو مجموعة أنشطة سلباً، والذي من الممكن تجنبه باتخاذ فعل وقائي أو استباقي".

مفهوم مخاطر التشغيل:

بشكل عام، **تتضمن المخاطر المالية (Financial Risks)** جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصرف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من إدارة المصرف ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية للأطراف الأخرى ذات العلاقة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية هي: (Bessis,2010,p;35) ((المخاطر الائتمانية (Credit Risk)، مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)، مخاطر السيولة (Liquidity Risk) ،مخاطر التضخم (Inflation Risk)، مخاطر التغير في أسعار الصرف (Foreign Exchange Rates Risk)).

أما مخاطر العمليات (Operation Risk): فتشمل أربعة أنواع من المخاطر هي: (المصدر السابق نفسه، ص ٣٧) ((**مخاطر التشغيل (Operational Risk)**، مخاطر التكنولوجيا (Technology Risk)، مخاطر المنتج الجديد (New- Product Risk)، المخاطر الإستراتيجية (Strategic Risk) التي تتضمن بدورها كُلاً من مخاطر تشويه السمعة (Defalcation Risk)، ومخاطر الاقتصاد (Economic Risk)، ومخاطر المنافسة (Competitive Risk)، والمخاطر التشريعية (Regulatory Risk)، والمخاطر المهنية (Professional Risk)).

و لأنَّ موضوع البحث يركّز على مخاطر التشغيل المصرفية، فإنَّه سيتم توضيح مفهوم هذه المخاطر بشكل أكثر تفصيلاً.

فمخاطر التشغيل (Operational Risks) التي تسمى أحياناً مخاطر الضغط أو العبء (Burden Risks) تتعلق بمدى قدرة المصرف على توصيل خدماته المالية بشكل مربح، وكذلك قدرته على السيطرة على النفقات العامة المرتبطة بتقديم تلك الخدمات، وتُعَدَّ مخاطر التشغيل من الموضوعات الحديثة نسبيا التي زاد الاهتمام بها منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وهي إحدى أنواع المخاطر التي أضافها اتفاق بازلII إلى المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها المصرف. (الطيب، ٢٠٠٢، ص ١٥)

وقد عرّفت لجنة بازل مخاطر التشغيل "بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية ونظم المعلومات ، وسوء تصرف بعض الأفراد كخروقات في الضوابط الداخلية مثل (النصب والاحتيال ،التزوير ،أو نتيجة لأحداث خارجية كالكوارث غير المتوقعة . (Jobst, 2007, p: 4) ، وقد اهتمت بازل II بالمخاطر التشغيلية لعلاقتها بالاستقرار المصرفي، ودعت إلى إدراجها ضمن حساب نسبة كفاية رأس مال المؤسسات المصرفية (Gregoriou, 2009, p; 279).

كما أن بنك التسويات الدولي (Bank of International Settlements- BIS) عرّف مخاطر التشغيل بأنها: ((هي مخاطر أخرى (بالتمييز عن المخاطر المالية)،هي أية مخاطرة لاتصنف كمخاطرة سوق أو مخاطرة إئتمان،هي مخاطرة الخسارة الناتجة من مجموعة متنوعة من الأخطاء البشرية والتكنولوجية،هي المخاطرة الناجمة عن الأخطاء والحوادث البشرية والتكنولوجية،هي المخاطرة المصاحبة للعمليات التشغيلية للنشاط.

بيد أنَّ التعريف الأكثر شيوعاً والمقبول بشكل واسع هو التعريف الذي تم اقتراحه من جمعية المصرفيين البريطانيين(British Bankers Association) في سنة ٢٠٠١، والذي تم تبنيه أيضاً من بنك التسويات الدولي (BIS) في سنة ٢٠٠١، إذ تم تعريف مخاطر التشغيل على أنها:

"The risk of direct or indirect loss resulting from inadequate or failed internal process, people or system or from external events"

والتعريف السابق لم يلق استجابة من القطاع المصرفي بسبب صعوبة تفسير مصطلح الخسارة المباشرة وغير المباشرة، فتمت صياغة التعريف مرة أخرى ليصبح:

"Operation risk is the risk of loss resulting from inadequate or failed internal process, people, or systems, or from external events" (BIC, 2001b, p; 2)

وتم تصنيف المخاطر التي تندرج تحت مخاطر التشغيل في أربعة أصناف رئيسة وفقاً لمصادر حدوثها المتضمنة: الأشخاص، والعمليات، والأنظمة، والأحداث الخارجية.

كما قدمت لجنة بازل أيضاً في سنة ٢٠٠١ التعريف السابق نفسه لمخاطر التشغيل، إذ ركزت في تعريفها على أنَّ أسباب الخسائر المصاحبة لمخاطر التشغيل لكي تميزها من بقية الخسائر الناجمة عن تصنيفات المخاطر المصرفية الأخرى. على أنَّ لجنة بازل قد ضمَّنت في تعريفها لمخاطر التشغيل المخاطر القانونية أيضاً واستثنت المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، وهذا التحديد الدقيق لتعريف مخاطر التشغيل من الممكن أن يمثل دوراً جوهرياً في الأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء الإدارية، إذ شمل هذا التعريف مجمل عمليات إدارة مخاطر التشغيل.

وقد توصلنا من التعاريف السابقة لمخاطر التشغيل، إلى تحديد تعريف لتلك المخاطر بأنها:

((المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء والحوادث البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التطورات التكنولوجية أو الأنظمة المعتمدة أو القصور في أي منها، أو تلك التي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف كما تشمل أيضاً المخاطر القانونية حيث عدَتّها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءاً من مخاطر التشغيل، ومخاطر التشغيل من الممكن أن تنتج من عوامل داخلية وخارجية وتسبب خسارة للمصرف مباشرة أو غير مباشرة")).

مفهوم الرقابة المصرفية :

إن الرقابة المصرفية على نشاط القطاع المصرفي ضرورية جدّاً وجديرة بالاهتمام؛ وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي وإنجازه لوظائفه والتأكد من تحقيقه لأهدافه على الوجه الأكمل، إذ تعد عملية الرقابة المصرفية الفعالة على المؤسسات المصرفية ضرورية للحفاظ على بيئة اقتصادية قوية بإعتبار إن للنظام المصرفي دوراً أساسياً في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات ، فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توافر سياسة اقتصادية شاملة وفاعلة يسهم في تأمين الاستقرار المالي لأي اقتصاد؛ ولذلك لم تعد عملية الرقابة المصرفية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف، بل اتجهت أيضاً نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر، والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة وآمنة وتمتلك رؤوس أموال واحتياطيات كافية لمواجهة أو لدرء المخاطر الناجمة عن القيام بأنشطتها المختلفة. (الرضا وغنام ،٢٠٠٥، ص ٩)

والرقابة، بشكل عام، هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة؛ وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح ، بذا فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها، ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة.(عبد النبي، ٢٠١٠، ص ٣٥).

ويمكن تعريف الرقابة انطلاقاً من مبادئها العامة، على أنها جزء أساسي من العملية الإدارية، ويتمثل هدفها الرئيسي في التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقاً للخطة الموضوعة، فهي ليست جامدة، حيث هناك حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة الموضوعة والتنفيذ .كما تهدف الرقابة إلى تبيان نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها، ووضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوثها؛وعليه، فإن الرقابة تشمل اكتشاف وتحليل المشكلات قبل التنفيذ وفي مرحلة التنفيذ نفسها لاكتشاف هاتيك المشكلات قبل تفاقم حدوثها، والقيام بالعمليات التصحيحية أولا بأول، كما تشتمل عملية الرقابة مرحلة ما بعد التنفيذ أيضاً، وتتضمن الرقابة مجموعة العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم على وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجهات المسؤولة (عبد الله، ١٩٩٨، ص٦٧).

ووفقاً لذلك، فالرقابة المصرفية هي: ((مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الإقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، من ثمَّ على قدرة الدولة والثقة بأدائها))

ويمكن أن تكون الرقابة من داخل المؤسسة المصرفية بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة، ومن أمثلة هذا النوع من الرقابة. : (الإمام والشمري، ٢٠١١، ص ٣٥٨– ٣٥٩).

المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعَّالة وفقاً للمتطلبات الدولية :

إن مواجهة المخاطر المصرفية يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة على المصارف؛ ولذلك أصدرت لجنة بازل في عام ١٩٩٧مجموعة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (Core Principles for Effective Banking Supervision) ، وأتبعتها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ، وخلال عقد التسعينات وخاصة في نهايته عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال ، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد المصارف ، حيث إن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه ، و قد كان ذلك حافزاً قوياً لدى لجنة بازل للاجتماع في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ و إعداد تقريرها حول "" المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية"" و الذي احتوى على ٢٥ مبدأ أساسياً ليجعل الرقابة المصرفية الفعَّالة هي المظهر الأساسي للبنية الاقتصادية القوية والتي نشرت في تقرير صندوق النقد الدولي ١٩٩٧ بعد أن وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق و ضم المبادئ الرئيسة للنشر مع تقرير صندوق النقد الدولي الذي تناول الاتجاه نحو إطار للاستقرار النقدي و الذي استمد الكثير من تقرير لجنة بازل حول المبادئ الرئيسة لكفاءة الرقابة المصرفية. وفي تشرين الأول من عام ٢٠٠٦ قامت اللجنة بتنقيح هذه المبادىء بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية، وقد كشفت اللجنة في تقريرها الصادر في تشرين الأول من عام ٢٠١٠ وبعد تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٦، عن خطتها لمراجعة المبادىء الأساسية كجزء من عملها المستمر لتعزيز الممارسات الإشرافية في جميع أنحاء العالم، وفي شهر آذار من عام ٢٠١١، قامت اللجنة بمراجعة وتحديث المبادىء الأساسية مع الأخذ بالحسبان التطورات المهمة في الأسواق المالية العالمية بما في ذلك الدروس المستخلصة من أزمة عام ٢٠٠٦، وكان الهدف هو تعزيز نظم رقابية سليمة وتعزيز الرقابة المصرفية الفعَّالة في جميع بلدان العالم مع مرور الوقت والتغيرات البيئية، وقد صدرت النسخة المنقحة في أيلول من عام ٢٠١٢؛ وكنتيجة للمراجعة والتحديث، فقد ازداد عدد المبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعَّالة من ٢٥ إلى ٢٩ مبدأ، كما صدر ٣٦ معياراً جديداً للتقييم، وقد تم تطوير منهجية للمعايير الأساسية التي تمثل الحد الأدنى الأساسي من متطلبات الرقابة المصرفية الفعَّالة، وتشمل المبادىء الأساسية التسعة والعشرون التي أقرتها لجنة بازل لتوافر رقابة مصرفية فعَّالة المباديء الآتية مصنفّة بحسب المجموعات التي تخصها، مع الأخذ بالحسبان أن المبادىء من (١٣-١) تتعلّق بالصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية، أما المبادىء من (٢٩-١٤) فتغطي التوقعات الرقابية من المصارف والتي تؤكد أهمية الحوكمة الجيدة وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الرقابية: (Bank for International Settelments,2011,p;10-13)

المجموعة الأولى: الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية:

١- المسؤوليات والأهداف والصلاحيات Responsibilities,Objectives and Powers:

يتمتع نظام الرقابة المصرفية الفعّال بمسؤوليات وأهداف واضحة وذلك لكل سلطة معنية بالرقابة على المصارف والمجموعات المصرفية، ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة المصرفية الذي يمنح

كل سلطة رقابية الصلاحيات القانونية اللازمة للترخيص للمصارف، وممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، والقيام بإجراءات تصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي

٢- **الاستقلالية، المساءلة، وتوفر الموارد، والحماية القانونية للمراقبين Independence, Accountability,Resourcing,and Legal Protection for Servisores:**

يتوفر للسلطة الرقابية استقلالية تشغيلية، وإجراءات شفافة، وحوكمة سليمة، كما يتوفر لها موازنة لا تهدد إستقلاليتها، وموارد كافية، وتخضع للمساءلة عن تنفيذ مهامها وطريقة إسعمالها لمواردها، ويوفر الإطار القانوني للرقابة المصرفية الحماية القانونية للمراقبين.

٣- **التعاون والتنسيق Cooperation and Collaboration:**

توفِّرُ التشريعات والقوانين أو التعليمات الأخرى، إطار عمل للتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى المحلية ذات العلاقة، وكذلك مع السلطات الرقابية الأجنبية المعنية بالرقابة المصرفية، وتعكس ترتيبات التعاون هذه الحاجة إلى حماية سرية المعلومات.

٤- **معايير الترخيص Licensing Criterias:**

تتمتع سلطة منح التراخيص للمصارف بصلاحية وضع المعايير ورفض طلبات أي مؤسسة لا تستوفي تلك المعايير، وتتكون إجراءات الترخيص في أقل تقدير من تقييم هيكل الملكية والحوكمة (بما فيها ملاءمة وأهلية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف ومجموعته، وكل من خططه الاستراتيجية والتشغيلية، وضوابط الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر لديه، والوضع المالي المتوقع بما فيها القاعدة الرأسمالية (وعندما يكون المالك مصرفاً أجنبياً أو تابعاً إلى مصرف أجنبي، فإنه يتم الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية في البلد الأم للمصرف الأجنبي).

٥- **نقل ملكية كبيرة Transfer of Significant Ownership:**

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية مراجعة ورفض وفرض شروط احترازية، لأي طلب لنقل ملكية كبيرة أو للسيطرة على حصص أغلبية في المصارف القائمة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

٦- **الاستحواذات الكبيرة Major Acquisitions:**

تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية موافقة أو رفض أو تقديم توصية للسلطة المسؤولة بالموافقة أو الرفض (أو فرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من لدن المصرف، وذلك وفقاً لمعايير محددة، ويشمل ذلك، تنفيذ عمليات عبر الحدود بهدف التأكد من أن هذه الشركات الشقيقة أو التابعة أو هياكلها التنظيمية لا تعرِّض المصرف لمخاطر إضافية، أو تعيق عمل الرقابة المصرفية الفعّالة.

٧- **أساليب الإشراف Supervisory Approachs:**

يتطلب النظام الفعّال للرقابة المصرفية من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقييماً مستقبلياً لحجم المخاطر للمصرف والمجموعة المصرفية، على أن يكون هذا التقييم متناسباً مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي أجمع، وتقيمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع خطط ملائمة

بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظَّمة عندما يتعذر استمرار عملها.

٨- **أدوات وآليات الإشراف Supervisory Techniques and Tools:**

تستخدم السلطة الرقابية مجموعة مناسبة من الأدوات والآليات، لتطبيق الإجراءات الرقابية، وتستخدم الموارد الرقابية بشكل أمثل ومناسب، مع الأخذ بالحسبان طبيعة المخاطر لدى المصارف والأهمية النظامية لهذه المصارف.

٩- **التقارير الإشرافية Supervisory Reporting:**

تقوم السلطة الرقابية بتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الاحترازية والنتائج الإحصائية من المصارف، بشكل منفرّد لكل مصرف وبشكل مجمّع للمصارف، وتقوم بشكل مستقل، بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين..

١٠- **الإشراف الموحد: Consolidated Supervision :**

من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية، الرقابة على المجموعة المصرفية على أساس مجمّع، والقيام بالمتابعة اللازمة لهذه الرقابة المجمعّة، وتطبيق المعايير الاحترازية على جميع نواحي الأعمال التي تمارسها المجموعة المصرفية في العالم.

١١- **العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة Home –Host Relationships:**

تقوم السلطة الرقابية الأم والسلطة الرقابية المستضيفة للمجموعات المصرفية عبر الحدود، بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الرقابة الفعّالة على المجموعة وكيانات المجموعة، ومن أجل التعامل الفعّال في حالات الأزمات،وتطلب السلطات الرقابية من المصارف الأجنبية لديها أن تمارس عملياتها المحلية بحسب المعايير المطلوبة نفسها من المصارف المحلية.

المجموعة الثانية: الأنظمة والمتطلبات الاحترازية:

١- **حوكمة الشركات Corporate Governance:**

تفرض السلطة الرقابية أن يتوافر لدى المصارف والمجموعات المصرفية، سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة تشمل على سبيل التمثيل، التوجه الاستراتيجي، والهيكل التنظيمي، ومنظومة الرقابة، ومسؤوليات مجالس إدارات المصارف وإداراتها العليا، والتعويضات والمكافآت، وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة، مع حجم المخاطر لدى المصرف وأهميته النظامية.

٢- **عملية إدارة المخاطر Risk Management Process:**

تفرض السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر(تشمل إشرافاً فعالاً من مجلس الإدارة والإدارة العليا) تحدد وتقيس وتقّيم وتتابع جميع المخاطر الكبيرة والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، كما تشمل تقييم مدى كفاية رأس مال المصارف وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد،كما يشمل ذلك، وضع تدابير طوارئ ومراجعتها(بما فيها خطط تعافٍ

قوية وموثوقة حيثما كان ذلك مسوّغاً) على أنْ تأخذ هذه التدابير بالحسبان الظروف الخاصة بالمصرف وتتناسب عملية إدارة المخاطر للمصرف، مع حجم المخاطر لديه وأهميته النظامية.

٣- كفاية رأس المال Capital Adequacy:

تضع السلطة الرقابية متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال المصارف تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف وفقًا لأوضاع السوق وأوضاع الإقتصاد التي تتواجد فيها، وتحدد السلطة الرقابية مكونات رأس المال آخذةً بالحسبان قدرة المصارف على امتصاص الخسائر، ولا تقل متطلبات رأس المال هذه ، في أقل تقدير، عن مستوى معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي.

٤- مخاطرة الائتمان Credit Risk:

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان، تأخذ بالحسبان درجة تقبل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان(بما فيها مخاطر ائتمان الطرف المقابل) وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتتم تغطية الدورة الائتمانية بشكل كامل بما في ذلك تعهدات أو ضمانات الائتمان، وتقييم الائتمان، والإدارة المستمرة لمحافظ قروض واستثمارات المصرف.

٥- أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات، والاحتياطيات Problem Assest, Provision, and Reserves:

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات بصورة مبكرة، ومن أجل الاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات الكافية لمواجهتها.

٦- مخاطر التركّز وحدود التعرضات الكبيرة Concentration risk and Large Exposure Limits:

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركّز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتضع السلطات الرقابية لذلك حدوداً إحترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى، سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أم على مجموعات مترابطة منها.

٧- العمليات مع أطراف ذات صلة Transactions with Related Parties:

من أجل منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات صلة والتصدي لمخاطر تضارب المصالح، تطلب السلطة الرقابية من المصارف أن تنفذ عملياتها مع الأطراف ذات الصلة على قدم المساواة مع العملاء الآخرين، وأن تراقب هذه العمليات، وتتخذ الإجراءات المناسبة للسيطرة على المخاطر أو تخفيف حدتها، كما تطلب السلطة الرقابية التخلص من التعرضات على الأطراف ذات الصلة، بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة.

٨- مخاطر البلدان ومخاطر التحويل Country and Transfer Risk:

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف في أنشطتها الإقراضية والاستثمارية خارج الحدود، سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل، وكذلك لقياس وتقييم ومراقبة هذه المخاطر، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

٩- **مخاطر السوق Market Risk:**

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق، آخذةً بالحسبان درجة تقبّل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة هذه المخاطر، وأوضاع السوق و الاقتصاد لديها، ومخاطر التدهور الكبير في سيولة السوق، ويشمل ذلك، سياسات وإجراءات احترازية لتحديد مخاطر السوق وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب.

١٠- **مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف Interest Rate Risk in the Banking Books:**

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل مصرف، وقياسها وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، وتأخذ هذه الأنظمة بالحسبان درجة تقبّل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة هذه المخاطر، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها.

١١- **مخاطر السيولة Liquidity Risk:**

تضع السلطة الرقابية، متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة (يمكن أن تشمل على متطلبات كمية أو نوعية أو كلتيهما معاً) تعكس إحتياجات المصرف من السيولة، وتتأكد السلطة الرقابية في هذا الإطار أن يكون لدى المصارف استراتيجية تمكّن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة، وتأخذ الاستراتيجية بالحسبان، طبيعة المخاطر لدى المصرف إضافة إلى أوضاع السوق والاقتصاد لديه،كما تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتلائم مع درجة تحمل المخاطر لدى المصارف، وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها واعداد تقارير دورية بشأنها، ولا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير، عن معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي.

١٢- **المخاطر التشغيلية Operational Risk:**

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف اطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية، يأخذ بالحسبان درجة تقبّل المخاطر لدى هذه المصارف، وطبيعة مخاطرها، وأوضاع السوق والاقتصاد لديها، ويشمل هذا الاطار، سياسات وإجراءات احترازية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها، واعداد تقارير بشأنها بشكل منتظم.

١٣- **التدقيق والرقابة الداخلية Internal Control and Audit :**

تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصارف، أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية، وذلك لارساء والحفاظ على منظومة تشغيلية قابلة للضبط لقيام هذه المصارف بأعمالها، مع الأخذ بالحسبان طبيعة مخاطرها، وتشمل هذه الأطر، ترتيبات واضحة لتفويض السلطات والصلاحيات، مع فصل الوظائف التي تفرض التزامات على

المصرف، وكذلك المحافظة على سلامة القيود المحاسبية لتسجيل موجوداته ومطلوباته، كما تشمل هذه الأطر، التأكد من توافق هذه الإجراءات مع بعضها البعض، وحماية أصول المصرف، ووجود ادارات مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

١٤- **التقارير المالية والتدقيق الخارجي Financial Reporting and External Audit:**

تتأكد السلطة الرقابية من احتفاظ المصارف والمجموعات المصرفية بسجلات محاسبية كافية، وأن تَعَد قوائم مالية طبقاً للسياسات والممارسات المحاسبية المتعارف عليها دولياً، وتنشر سنوياً البيانات والمعلومات التي تعكس وضعها وأداءها المالي بصورة عادلة متضمنة رأي مدقق حسابات خارجي مستقل، وتتأكد السلطة الرقابية أيضاً أن يكون لدى المصارف والشركات الأم للمجموعات المصرفية، حوكمة واشراف بشكلٍ كافٍ على وظيفة التدقيق الخارجي.

١٥- **الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency:**

تُلزم السلطة الرقابية المصارف والمجموعات المصرفية، بنشر المعلومات بشكل منتظم على أساس مُجَمّع كلما كانت هناك حاجة لذلك، وعلى أساس فردي يمكن الاطلّاع عليه بسهولة بشكل يعكس الوضع المالي لهذه المصارف وأداءها وتعرضاتها على المخاطر، وكذلك استراتيجياتها لادارة المخاطر، بالاضافة إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة

١٦- **إساءة استخدام الخدمات المالية Abuse of Financial Services:**

تتأكد السلطة الرقابية أن يتوافر لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة تتضمن قواعد صارمة تتعلق بالعناية الواجبة بحماية الزبائن تُعزّز تطبيق معايير مهنية وأخلاقية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون استخدام المصرف لأغراض القيام بأنشطة إجرامية سواء عن قصد أم من دون قصد.

قياس مخاطر التشغيل في ضوء المتطلبات الدولية والمحلية:

ركائز إطار لجنة بازلII:

يقوم اتفاق بازل II المعدل على ثلاثة ركائز (Pillars) رئيسة، وهي:

أ- **الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال Minimum Capital Requirements.**

ب- **المتابعة الإشرافية (الرقابية) لكفاية رأس المال Supervisory Review of Capita .**

ت- **إنضباط السوق (متطلبات الإفصاح والشفافية) Market Discipline (Disclosing &Transparency Requirements).**

وتتصف هذه الركائز بأنها تدعم بعضها بعضاً؛ لتحقيق الهدف منها بتعزيز سلامة وأمن النظام المالي، ولاسيما في الأسواق المالية المتقدمة (حشاد، ٢٠٠٤، ص ٥)، ويوضح الجدول الآتي أهم ما ورد في اتفاق بازل II حول الركائز الثلاثة:(صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤، ص١٥)

الركيزة الأولى Pillar 1	الثانية Pillar 2	ثالثة Pillar 3
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:	**عمليات المراجعة الرقابية:** أربعة مبادىء رئيسة:	**انضباط السوق:**

• لاتغيير في المعدل الممثل ٨% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. • تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. • هنالك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الإدنى لرأس المال تجاه مخاطر الائتمان، وهي الأسلوب المعياري، وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي، وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وهنالك حوافز للمصارف في اعتماد أساليب التقييم الداخلي،إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعّالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر. • بالنسبة للمخاطر التشغيلية هنالك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى برأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقاً لشروط ومعايير معينة.	• يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقاً لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضاً استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة، • يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. • يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك. • يتعين على الجهة الرقابية التدخل في الوقت المناسب لمنع إنخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. • هنالك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية وبصورة رئيسة بمخاطر التركز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.	• يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. • هنالك إفصاح أساسي وإفصاح مكمّل لجعل انضباط السوق أكثر فعّالية، ويشمّل الإفصاح أربع نواحٍ رئيسة وهي، نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المبادىء العامة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل في ضوء المنظور الدولي:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة المصارف والسلطات الرقابية على تحديد أسس الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، وقد تم تقسيم المبادئ العشرة على أربعة أقسام رئيسة ،وهي: تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر، وإدارة المخاطر والتحكم فيها ومراقبتها، ودور السلطة الرقابية، وأهمية

الإفصاح؛ على أمل أن تساعد هذه المبادئ على توفير الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها بفعالية، وتصلح هذه المبادئ لكل من المصارف والسلطات الرقابية، وفيما يأتي إيجاز ملخص عن هذه المبادىء (BCBS, 2003,)

أ- القسم الأول: تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر:

ويضم هذا القسم ثلاثة مباديء هي:

- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركاً للعناصر الأساسية للمخاطر التشغيلية الخاصة بالمصرف والتعامل معها كفئة منفصلة يتم مراقبتها، كما يجب مراجعة واعتماد استراتيجية المخاطر التشغيلية دورياً.
- **المبدأ الثاني:** يجب أن يضمن مجلس الإدارة بأن هيكل إدارة المخاطر التشغيلية يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم.
- **المبدأ الثالث:** يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية المعتمد من مجلس الإدارة، ويجب أن يتم تطبيق الإطار بانسجام كامل على مستوى المصرف، وأن تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية.

ب- القسم الثاني: إدارة المخاطر:

- **المبدأ الرابع:** يجب على المصارف أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع الأنشطة، والعمليات، والأنظمة، والتأكد من الأخذ بالحسبان المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط وذلك قبل طرح أية أنشطة وعمليات أو أنظمة جديدة.
- **المبدأ الخامس:** يجب على المصارف أن تقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية، وتنفيذ عملية الرقابة المنتظمة لعملها، والتعرض الملموس للمخاطر، والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا ومجلس الإدارة التي تعزز بدورها إجراءات الإدارة للسيطرة على المخاطر التشغيلية.
- **المبدأ السادس:** يجب على المصرف التأكد من استمرارية تطبيق نظام مراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية والخسائر التي تنتج من العمليات الكبيرة، ويجب أن يتوافر لدى المصرف السياسات والأساليب والإجراءات التي تضبط أو تخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية.
- **المبدأ السابع:** يجب على المصرف أن يضع خططاً للطوارئ؛ وذلك لضمان مقدرته للعمل بناءاً على مبدأ الاستمرارية والتنامي المتواصل في الأعمال والحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد.

ت- القسم الثالث: دور السلطات الرقابية:

- **المبدأ الثامن:** يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من كل المصارف بغض النظر عن حجمها إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب تلك المخاطر.
- **المبدأ التاسع:** يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، والتأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير، وأن تكون ذات كفاءة عالية.

ث- القسم الرابع: الإفصاح:

- **المبدأ العاشر:** يجب على المصرف أن يقوم بالإفصاح الكافي عن جميع المستفيدين حتى يتمكن المتعاملون في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة إدارتها، ويجب أن يتناسب مستوى الإفصاح مع مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة المصرف.

المتطلبات الدولية لمواجهة وقياس مخاطر التشغيل:

إن المنهج الصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية الذي يختاره مصرف معين، يتأثر بحجم المصرف وتطوره وطبيعة أنشطته ومستوى تعقدها، ويعتمد على مجموعة من المبادئ الخاصة بكيفية تحديد وتقييم ومراقبة وتقليل المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها، لضمان فاعلية إطار إدارة المخاطر التشغيلية.

وبشكل عام فإن الهدف من العرض للمخاطر التشغيلية هو التأكد من زيادة قدرة المصارف على حسن إدارة ومواجهة تلك المخاطر، ويعتمد المنهج المستعمل في قياس رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة المصرف، وقد قدم الإطار المعدّل من لجنة بازل ثلاثة منهجيات (Methodologies) أو أساليب قياس يمكن للمصارف اعتماد في قيمة رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية ،وهي: (Basel Committee, Sound Practices,2003,p.2)

- **أسلوب المؤشر الأساسي (The Basic Indicator Approach).**
- **أسلوب القياس النمطي (Standardized Approach).**
- **أسلوب القياس المتقدم (Advanced Measurement Approach).**

ويُسمح للمصرف باستعمال المؤشر الأساسي أو الأسلوب النمطي لبعض الأجزاء من عملياته، يُستعمَل أسلوب القياس المتقدم لبعضها الآخر، بيد أنّهُ لا يسمح للمصرف بإختيار الرجوع إلى الإسلوب الأكثر بساطة ، إذا ما كان قد حصل على موافقة باعتماد أسلوب أكثر تقدماً من دون موافقة المراقب عليه (البنك المركزي على سبيل التمثيل)، وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما قرر المراقب أن المصرف الذي يستعمل الأسلوب الأكثر تقدماً، أنه لم يعد مستوفياً للمعايير التي تؤهله لهذا الأسلوب، فقد يطلب من المصرف العودة الى اتباع أسلوب أكثر

بساطة لبعض عملياته أو كلها، حتى يستوفي الشروط المحددة من المراقب للعودة إلى استعمال الأسلوب الأكثر تقدماً.(حشاد ١، مصدر سابق ، ص ٢٧٢).

مقارنة بين المتطلبات الدولية والمحلية في إدارة وقياس مخاطر التشغيل:

يوضح الجدول رقم (٢) فيما يأتي مقارنة لمتطلبات إدارة وقياس المخاطر التشغيلية المصرفية على وفق المعايير والإرشادات الدولية والمحلية، إذ إن نتائج المقارنة توضح أن هنالك تقارباً بين المعايير والإرشادات والتعليمات المتعلقة بتحديد بيئة المخاطر التشغيلية المصرفية ومصادر نشوؤها، كما تقترب المعايير والإرشادات المحلية والدولية في تحديد المبادىء الأساسية لإدارة هذا النوع من المخاطر، بيد أن المعايير والإرشادات الدولية تبتعد عن نظيرتها المحلية في تحديد الأثر الكمي لمخاطر التشغيل وأسلوب قياسها وانعكاس ذلك على تحديد كفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها المصارف، ومنها مخاطر التشغيل، إذ إن البيئة التشريعية العراقية لاتزال غامضة بشأن قياس تلك المخاطر وتحديد أثر هذا القياس على معيار كفاية رأس المال على وفق ما توصي به المنظمات واللجان الفنية الدولية في هذا الخصوص، وتظهر نتائج المقارنة ما يأتي:

جدول رقم (٢) مقارنة المتطلبات الدولية والمحلية

ت	الإجراء	المعايير والإرشادات الدولية	المعايير والإرشادات المحلية
١	**بيئة المخاطر:**	الأشخاص، العمليات، الأنظمة، والأحداث الخارجية.	الأشخاص، العمليات، الأنظمة، والأحداث الخارجية.
٢	**المبادىء الأساسية لإدارة مخاطر التشغيل:**	– تأسيس ومصادقة ومراجعة إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية دورياً، والإشراف على ضمان حسن تنفيذ السياسات والعمليات والنظم، وضمان التطبيق الفاعل لها. – هيكل إدارة المخاطر التشغيلية يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة. – تطبيق إطار (هيكل) إدارة المخاطر التشغيلية بانسجام كامل على مستوى المصرف أجمع، وتطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة	– إيجاد بيئة مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل. – تحديد مخاطر التشغيل وتقويمها والتقليل منها ومتابعتها. – مراجعة وإقرار استراتيجية لإدارة المخاطر تتضمن تأمين الموارد البشرية الكفوءة لتحقيق هذا الهدف. – تعميم ثقافة الإدارة الفعَّالة لمخاطر التشغيل والالتزام بمتطلبات الضبط الداخلي السليم. – التأكد من وجود إجراءات خاصة لإدارة مخاطر التشغيل تشمل

ت	الإجراء	المعايير والإرشادات الدولية	المعايير والإرشادات المحلية
		المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات المصرف وأنظمته. – تحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة، والعمليات والأنظمة. – تحديد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية، وتنفيذ عملية الرقابة المنتظمة لأوجه المخاطر. التشغيلية والتعرض الملموس للمخاطر، والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا. – تطبيق نظام مراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية، وتوفير السياسات والأساليب والإجراءات التي تضبط أو تخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية، ومراجعة محددات المخاطر وإستراتيجيات الضبط دورياً، وتعديل إطار المخاطر التشغيلية وفقاً للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة. – وضع خطط للطوارئ لضمان المقدرة على العمل والحد من الخسائر في حال تعطل الأعمال بشكل حاد. وتقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والاستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر. – تلتزم الجهات الرقابية الخارجية بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للإستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر	أنشطة وأنظمة وعمليات المصرف. – المحافظة على استقلالية وحدة التدقيق الداخلي من دون أن تكون هذه الوحدة مسؤولة عن إدارة هذه المخاطر. – توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على وحدات العمل المختلفة واتخاذ الاجراءات اللازمة لمساءلة المخالفين. – التنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل،مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق. – الإلتزام بتوثيق وتعميم الإجراءات والقواعد التنظيمية المتعلقة بأمان تكنولوجيا المعلومات. – وضع خطط طوارىء لتأمين استمرارية العمل وتحديد الخسائر التشغيلية في حال تعرّض المصرف لظروف قاهرة تمنعه عن الإستمرار في العمل. – تأمين الحماية الكاملة والكافية لموجودات المصرف (السجلات، والأنظمة، وأنظمة الضبط الداخلي للمنتجات والأدوات الجديدة). – وضع السياسات والاجراءات المرتبطة بتحويل المخاطر الى الغير كحالات التأمين على الموجودات، أو حالات القيام

ت	الإجراء	المعايير والإرشادات الدولية	المعايير والإرشادات المحلية
		التشغيلية، والتأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن إطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في المصارف. – الإفصاح عن الإطار العام (الإستراتيجية) لإدارة المخاطر التشغيلية بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءة المصرف في تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها.	ببعض العمليات بواسطة مؤسسات أخرى. – تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري ولكل نشاط قد ينتج منه مخاطر تشغيلية وفصل المهام بين الموظفين.
٣	**أسلوب القياس:**	– أسلوب المؤشر الأساسي (BIA) – أسلوب القياس النمطي (STA) – أسلوب القياس المتقدم (AMA)	لايوجد أسلوب قياس كمي محدد، ولكن تتطلب التعليمات المحلية إنجاز ما يأتي: – إحصاءات عن حجم ومبالغ العمليات – معلومات عن مدى الإلتزام بالتعليمات – معلومات عن الأسواق والأحداث والظروف الخارجية للمساعد على اتخاذ القرار. – إنشاء قاعدة معلومات عن الخسائر التشغيلية، وعدد الحوادث المؤدية إلى الخسائر التشغيلية ،وحجم الخسائر التشغيلية، وتوزيع الحوادث بحسب أنواع الخسائر التشغيلية.
٤	**الأثر:**	تؤثر في احتساب معيار كفاية رأس المال.	لاتؤثر

الجانب العملي :تحليل البيانات المالية وإحتساب مخاطر التشغيل لعينة البحث

نبذة عن تأسيس المصرف عينة البحث:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأسمال اسمي قدره (١٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ ٤٥١٢ بتأريخ ١٩٩٢/٢/١٨ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حين ذاك المرقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل، وهو أول مصرف عراقي خاص سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (١٢) لسنة ١٩٩١بإجازته، وباشر المصرف نشاطه في أعمال الصيرفة المرخص بها اعتباراً من تأريخ ١٩٩٢/٩/١٢. ويمارس المصرف جميع الأنشطة المرخص له بممارستها بموجب قانون المصارف العراقي النافذ والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وهو بذلك يُعَدَّ بيئة خصبة لمواجهة جميع تحديات ومؤثرات بيئته الداخلية والخارجية، والتي من الممكن أن تنجم عنها مخاطر التشغيل.

تحديد وقياس مخاطر التشغيل لعينة البحث للسنة المنتهية كما في ٢٠١٤/١٢/٣١:

إن المصدر الأول الذي تعتمد عليه إدارة مخاطر التشغيل لتحديد المخاطر التي تواجه نشاطات المصرف هو وجود نظام معتمد من إدارات وأقسام وفروع المصرف للإبلاغ عن الأحداث التي تؤدي أو تتسبب في خسائر التشغيل والتي تمثل مخاطر على المصرف يجب التحوط منها وقياسها بهدف تخفيف آثارها، وتجنبها قدر الإمكان في المستقبل، ومن أهم التقارير الواجب مراجعتها هي تقارير إدارة التدقيق الداخلي، وتقارير المدققين الخارجيين، وأية تقارير تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية للمصرف.

لقد تم جمع التقارير المالية عن نشـــاط المصرف عينة البحث للسنة المنتهية كمـــا في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٤ ومراجعة الملاحظات التي وردت في تلك التقارير وتصنيفها على وفق أقسام المخاطر التي تصنف كمخاطر تشغيل، وتكميم تلك الملاحظات لاحتساب الأثر المادي للخسائر المتوقعة من التشغيل، وذلك بالاعتماد على ماورد في تلك الملاحظات ، لأنَّ مصرف بغداد لا يعتمد النظام الألكتروني في الإبلاغ عن الأحداث التي تتعلق بمخاطر التشغيل، ويوضح الجدول الآتي ملخصاً لمخاطر التشغيل التي واجهت المصرف للسنة المنتهية كما في ٢٠١٤/١٢/٣١:

ت	تفاصيل الحسابات	دينار معادل
١	خسائر التشغيل المتوقعة في فروع المصرف	١,٠٨٩,٧٠٩,٢٢٦
٢	خسائر التشغيل المتوقعة في الفروع العاملة في المناطق الساخنة	١١,٨٩٧,٣٤٠,٠٠٠
	إجمالي خسائر التشغيل المتوقعة للسنة	١٢,٩٨٧,٠٤٩,٢٢٦
	ينزل: احتياطي الطوارىء الظاهر في البيانات المالية لمواجهة حالات مماثلة	(١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)
	خسائر التشغيل غير المتحوط لها	٢,٩٨٧,٠٤٩,٢٢٦
	نسبة الخسائر غير المتحوط لها إلى رأس المال الإسمي والمدفوع البالغ ٢٥٠ مليار دينار	%١

نتائج تحليل بيانات مخاطر التشغيل وأثرها في فرضيات البحث:

أ- واجه المصرف في سنة ٢٠١٤ أحداثاً تصنف وفقاً للإرشادات الدولية كأحداث تنتج منها خسائر تشغيل، والتي كان يجب أن تحتسب آثارها المادية للتحوط منها.

ب- عدم قيام المصرف بالتحوط الكافي لتلك الخسائر، وذلك يتضح من رصيد احتياطي الطوارىء الظاهر برصيد (١٠) مليار دينار في البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ بعد أن تمت زيادة هذا الرصيد في تلك السنة بمبلغ (٧) مليار دينار، أي أن المصرف واجه مخاطر خسائر التشغيل بعجز بلغ حدود (٣) مليار دينار، والتي ستؤثر بالنتيجة في رأس مال المصرف.

ت- تم احتساب معيار كفاية رأس المال للسنة المنتهية كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ من دون الأخذ بالحسبان متطلبات الإرشادات الدولية المتبناة في هذا الجانب، إذ كان على المصرف أن يحتسب معيار كفاية رأس المال بإضافة الحد الأدنى من كفاية رأس المال الواجب التحوط به تجاه مخاطر التشغيل المتوقعة، والذي قمنا باحتسابه بمبلغ (٢,٦٠٩,٣٧٩,٩٠٠) دينار وفقاً لأسلوب القياس الأساسي المعتمد من لجنة بازل II.

ث- أثبت تحليل البيانات المالية وجود أثر مادي لمخاطر التشغيل كان على المصرف أن يتحوط له حفاظاً على رأسماله من التآكل ومن ثمّ عدم قدرة المصرف على مواجهة التزامات زبائنه، إذ ظهر من تحديد وقياس مخاطر التشغيل لسنة ٢٠١٤ أن المصرف تعرّض لخسارة ناتجة من أحداث التشغيل حدود ٥% ستؤثر بالنتيجة على رأسماله، وبعد الأخذ بالحسبان احتياطي الطوارىء الذي أنشأه المصرف لمواجهة حالات مماثلة والبالغ (١٠) مليار دينار، تكون خسارة رأس المال في سنة ٢٠١٤ والناتجة من مخاطر التشغيل وحدها حدود ١% من رأس المال (٣ مليار/ ٢٥٠ مليار).

ومن النتائج المستخصلة من تحليل البيانات المالية للمصرف عينة البحث، يمكن إثبات صحة فرضية البحث المتعلقة بعدم التزام المصارف العراقية بتطبيق مقررات وإرشادات إدارة المخاطر المصرفية المعدّة وفقاً لنظم الرقابة المصرفية الدولية والذي يظهر واضحاً من عدم قيام المصرف بتحديد وقياس مخاطر التشغيل، وعدم تبنيه لأنموذج واستراتيجية واضحة في مواجهة تلك المخاطر، وعدم تحوطه بشكل مناسب لآثار مخاطر التشغيل المتوقعة والخسائر الفعلية الناجمة عن تلك المخاطر.

إن استمرار المصارف العراقية بأسلوب العمل الحالي بعيداً عن تطبيقات المعايير الدولية والتي تُعَدّ إرشادات ومقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر المصرفية عموماً ومخاطر التشغيل بشكل خاص جزءاً منها سيعرّض تلك المصارف لمزيد من المخاطر المحتملة وخسائر التشغيل الناجمة عنها خصوصاً في ظل بيئة عمل مليئة بالتحديات الداخلية والخارجية، فضلاً عن أن استمرارية التعرض لتلك المخاطر والخسائر من دون التحوط لها على وفق أنموذج يحدد ويقيس ويخفّف آثارها، سيقود بالنتيجة إلى بيانات غير حقيقية عن الوضع المالي للمصرف ومدى رصانة المركز المالي، كما سينتج منه أيضاً تآكل دوري لرأس المال نتيجة عدم الأخذ بالحسبان متطلبات الحد الأدنى من رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل ومن ثمّ عدم قدرة تلك

المصارف على مواجهة التزامات زبائنها وفشلها في الاستمرار في ممارسة نشاطاتها المصرفية. كذلك فإن النتائج المثبتة في هذا الجانب، تحتّم على الجهات ذات العلاقة سواء البنك المركزي العراقي أم المصارف العراقية ضرورة التحرك السريع لتبني مقررات لجنة بازل II و III وخصوصاً الجزء المتعلق بمخاطر التشغيل، وتعميم الأنموذج المعتمد وما يتضمنه من سياسات وإجراءات كفيلة لمواجهة والتحوط من تلك المخاطر وتخفيف آثارها إلى أدنى حدود ممكنة، وهو ما سنحاول أن نقترحه في هذا البحث.

الأنموذج المقترح لإدارة مخاطر التشغيل في المصارف العراقية

إن أي نشاط مصرفي سواء أكان رقابياً أو تشغيلياً لايمكن أن ينفذ ويدار من دون وجود أنموذج عمل معتمد يوضح السياسة العامة لذلك الأنموذج ومجموعة الإجراءات والعمليات التي تصمم خصيصاً لكي تلائم نوع وطبيعة الأنشطة التي يتبناها ذلك الأنموذج والذي يجب أن يعمل بالتوازي مع مجموعة الأنظمة الأخرى التي يطبقها المصرف لكي تتحقق الغايات والأهداف من تطبيق ذلك الأنموذج.

ويجب الأخذ بالحسبان في تصميم مقترح الأنموذج الأقسام الرئيسة الآتية:

أ- تحديد السياسة العامة لإدارة المخاطر.

ب-التقرير عن رغبة المصرف تجاه مخاطر التشغيل Operational Risk Appetite.

ت-تحديد عمليات إدارة تحديد عمليات إدارة مخاطر التشغيل في المصرف، ويجب على إدارة مخاطر التشغيل في المصرف اعتماد الأدوات الآتية في مجمل عمليات إدارة مخاطر التشغيل:

- أدوات التعريف والتقييم Identification & Assessment Tools.
- أدوات السيطرة Controlling Tools.
- أدوات تخفيف المخاطر Risk Mitigation Tool.
- أدوات الرقابة والفحص Monitoring Tools & Review.
- تجميع البيانات عن الخسائر Loss Data Collection.
- التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة Risk & Control Self Assessment RCSA.
- مؤشرات المخاطر الرئيسة Key Risk Indicators.
- خريطة سير العمل Business Line Mapping.
- كلفة رأس المال لموجهة مخاطر التشغيل Operational Risk Capital Charge.
- إرشادات المنتجات الجديدة New Products Guidelines.
- التقرير عن مخاطر التشغيل Operational Risk Reporting.
- القواعد والمسؤوليات Rules & Responsibilities:

أهم الإستنتاجات:

١) أن من أهم مصادر مخاطر التشغيل التي تتعرض لها المصارف العراقية هي المخاطر الحكومية والسياسية التي بلغت نسبتها في حالة مصرف بغداد ٤٥% من إجمالي مبلغ أحداث خسائر التشغيل التي تعرض لها المصرف في سنة ٢٠١٤، والتي نجمت عن العدوان الخارجي على البلد من العصابات الإجرامية، وتسببت بالسيطرة على الموجودات النقدية والثابتة لأربعة فروع للمصرف في المناطق الشمالية والغربية من البلد، وتلتها في ذلك مخاطر العمليات غير المرخص بها (جرائم الموظفين) التي بلغت نسبتها ٣٠% من خسائر التشغيل لسنة ٢٠١٤، ثم مخاطر التعثر في تنفيذ التسديدات/ التسويات/ التوصيل والتي بلغت نسبتها ١٩% من إجمالي خسائر التشغيل للسنة نفسها، ثم مخاطر التوثيق/ التعاقدات والناتجة من نقص أو ضعف التوثيق وصيغة التعاقدات التي يبرمها المصرف، إذ بلغت نسبتها ٥% من إجمالي خسائر التشغيل للسنة عينها، وأخيراً بلغت نسبة كل من مخاطر احتيال الموظفين (التلاعب والجرائم) ومخاطر تطوير وتنفيذ الأنشطة بحدود ١% من إجمالي خسائر التشغيل التي تعرّض لها المصرف لسنة ٢٠١٤.

٢) يلاحظ من النسب المستخرجة في الإستنتاج السابق أن مانسبته ٤٥% من إجمالي خسائر التشغيل التي تعرّض لها المصرف في تلك السنة قد نجمت عن بيئته الخارجية ولظروف عامة ليس للمصرف سيطرة عليها، في حين أن ما نسبته ٥٥% من خسائر التشغيل التي تعرّض لها المصرف في السنة نفسها نجمت عن بيئته الداخلية؛ بسبب ضعف السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل.

٣) إن المصارف العراقية لاتحتسب الجزء المتعلق بمخاطر التشغيل ضمن معادلة احتساب معيار كفاية رأس المال، وفي حالة المصرف عينة البحث، أشارت نتائج تحليل وإحتساب مخصص مخاطر التشغيل المحتسب وفقاً لمتطلبات بازل II للسنة المنتهية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٤ ، وباعتماد أسلوب القياس الأساسي في الاحتساب، إلى أن المصرف كان عليه أن يضيف لمعيار كفاية رأس المال مبلغ (٢,٦٠٩,٣٧٩,٩٠٠) دينار كحد أدنى من كفاية رأس المال تجاه مخاطر التشغيل المتوقع مواجهتها.

٤) إن من أسباب تعرّض المصارف العراقية لمخاطر التشغيل المصرفية هو عدم تأسيس وحدات مستقلة لإدارة وتحديد وقياس تلك المخاطر والتحوط لها، وهو ما يتضح من فحص الهيكل التنظيمي الحالي لمصرف بغداد، والذي يظهر قيام المصرف بإنشاء قسمين متخصصين في تحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بإدارة الائتمان حصراً من دون الاهتمام بالأنواع الأخرى من مخاطر العمل المصرفي من مثل مخاطر السوق ومخاطر التحكم المؤسسي ومخاطر التشغيل.

أهم التوصيات:

١) إلزام المصارف العراقية بتطبيق ماورد في المادة (٣٧–أولاً–د) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ، والتي تنسجم مع متطلبات المبدأين الثامن والتاسع من مبادىء الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل حول إعداد واعتماد استراتيجية لتحديد وتقييم وقياس وضبط مخاطر التشغيل بهدف تخفيف أثرها وتخفيض أو منع الخسائر المرتبطة بتلك المخاطر.

٢) ضرورة وضع التعليمات والإجراءات المهمة اللازمة لقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية على وفق الإرشادات الواردة في الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، وبما ينسجم مع متطلبات توصيات لجنة بازل II وحث البنوك على اتباع هذه التعليمات.

٣) ضرورة تعديل تعليمات البنك المركزي العراقي المشار إليها في التوصية رقم (١) أعلاه بما يحقق إلزام المصارف العراقية باتباع أسلوب تحديد وقياس مخاطر التشغيل وفقاً للإرشادات الدولية الصادرة عن لجنة بازل II، على أن يحدد أسلوب القياس المناسب للمصارف العراقية من بين الأساليب التي طرحتها اللجنة وانسجاماً مع متطلبات وظروف البيئة العراقية.

٤) ضرورة تشريع تعديل لتعليمات البنك المركزي العراقي حول آلية احتساب معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية لتأخذ تلك الآليات بالحسبان الحد الأدنى من كفاية رأس المال الواجب التحوط به تجاه مخاطر التشغيل وفقاً للإرشادات الدولية الصادرة عن لجنة بازل بهذا الخصوص.

٥) تبني أنموذج معتمد من لدن البنك المركزي العراقي لإدارة وقياس وتخفيف أثر مخاطر التشغيل في المصارف العراقية، على أن يتصف بالمرونة، ويغطي جميع أنواع المخاطر التشغيلية المتوقعة وفقاً لتحديات وظروف البيئة العراقية، ويتلاءم مع متطلبات وإرشادات اللجان والمنظمات الدولية الصادرة في هذا المجال، ليتم اعتماده من المصارف العراقية بحسب ظروف البيئة الداخلية لكل مصرف، ونقترح أن يتضمن هذا الأنموذج ما أشارت إليه في الجانب العملي من البحث كمقترح أنموذج من الممكن اعتماده لإدارة مخاطر التشغيل في المصارف العراقية.

١٧- المصادر:

الكتب العربية:

١) الإمام،أ.م.د.صلاح الدين محمد أمين، و الشمري، د.صادق راشد، "تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية –نظام CRAFTE نموذجاً–، بحث منشور في مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، ٢٠١١.

٢) الرضا، عقبة، غنام، ريم، " دورمصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٥.

٣) الطيب، عبد المنعم محمد، " العولمة والقطاع المصرفي في السودان"، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، كانون الثاني، ٢٠٠٢.

٤) الهندي، عدنان، " الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين في الصناعة المصرفية العربية الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٦.

٥) حشاد، نبيل، دليلك إلى إتفاق بازل ٢ " المضمون، الأهمية، الأبعاد"، الجزء الأول، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٦) حماد ، طارق عبد العال ،" التحليل الفني و الاساسي للأوراق المالية " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٠ .

٧) حماد، صالح رجب، "أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي:، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ٢٠٠٧.

٨) عبد الله، خالد أمين، "التدقيق والرقابة في البنوك" ، ط١، دار وائل للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٨.

٩) عبد النبي، وليد عيدي و، عبد السادة، مهدي محمد علي، "الأزمة المالية العالمية– آثارها والدروس المستقاة منها، واجراءات مواجهتها من قبل البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، العراق،٢٠١٠. متاح على موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq.com

١٠)د. فرج، شعبان، " العمليات المصرفية وإدارة المخاطر"، دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣.

الدوريات والمنشورات:

١) البيانات المالية لمصرف بغداد كما هي عليه للسنوات المنتهية في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، متاحة على الموقع الإلكتروني للمصرف: www.bankofbaghdad.com

٢) تعليمات تسهيل قانون المصارف العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠، جريدة الوقائع العراقية، العدد٤١٧٢ في ٣/ ١/ ٢٠١١.

٣) صندوق النقد العربي، " الملامح الأساسية لإتفاق بازل ٢ والدول النامية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أيلول،٢٠٠٤.

٤) قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٨٦ في ١/ ٩/ ٢٠٠٤.

٥) مجلة دراسات مالية ومصرفية، إدارة البحوث والنشر، الإشراف المصرفي وفق بازل ٢، مجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٤.

الكتب الأجنبية:

1) Bank for International Settlements (BIC), "Working Paper on the Regulatory Treatment of Operational Risk", 2001 b. available on www.bis.org
2) Bank for International Settlements," Principles for the Sound Management of Operational Risk", June, 2011. Available on www.bis.org
3) Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk, February 2003, available on www.bis.com
4) Bessis, Joel, "Risk Management in Banking", printed by John Wiley & Sons, 2010,Third edition
5) Global Association of Risk Professional GARP, "Foundation of Banking Risk", 2010. Available on: www.garp.org
6) Gregoriou, Greg N., "Operational Risk Toward Basel III" Best Practices and Issues in Modeling, Management, and Regulation, printed by John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, 2009.

7) Jobst, Andreas, A., " Consistent Quantitative Operational Risk- Measurement & Regulation: Challenges of Model Specification, Data Collection, and Loss Reporting", International Monetary Fund-IMF- Working Paper, 2007. Available on: www.imf.org
8) Keegan, Mary, "The Orange Book – Management of Risk/ Principles & Concepts, HM Treasury, London, 2004. Available on; www.hm-treasury.gov.uk